محافظ كربلاء في حديث موسّع لـ(المدى):

التدخلات الحزبية وراء التجاوز على أملاك الدولة في كربلاء

قضية المياه الجوفية لم تحل حتى الآن .. ونحتاج الى دعم مالي لإنجاز مشاريع الأنفاق والجسور والنقل

الدكتور عقيل الخزعلي محافظ كربلاء

كربلاء عاصمة السياحة الدينية..هذا الاسم أطلقته (المدى) في عام ٢٠٠٣ حين كتبت تحقيقاً عنها وهي تغوص في ثنايا الإهمال التي كانت تعيشه وتتوغل في محاجر السياحة التي أطبقت على رقاب حركتها وحولتها إلى أجهزة أمن..هذه المدينة التي تحاول أن تنفض غبار الإهمال بعد عقود كثيرة من السنوات التي عاشتها منذ زمن التأسيس الأول للدولة العراقية في عام ١٩٢١عاصمة السياحة تفتح أبوابها لـ(المدى) هذه المرة أيضا لتقارن بين حجم الانجازات التي تحققت على أرضها بعد سقوط النظام لكي تقارن ما بين ما هو متحقق وما بين الطموح والمعوقات وآراء المواطنين التي وضعناها على طاولة محافظ كربلاء الدكتور عقيل الخزعلي الذي أجاب بلغته الصريحة عن أسئلة المواطنين.

كربلاء/ المدى

البنى التحتية والانجاز

❖ يقول المواطن محمد علي المسعودي: إن المواطن يرى حملة اعمار وهذه حقيقة ولكن ما ينفذ لا ترى أهميته على الرغم من صرف المليارات من الدنانير..في حين يتساءل المواطن تحسين الاسدي عما إذا كانت هذه المشاريع التي أعلن عنها قد غيرت من البنى التحتية للمدينة؟!

– يجيب محافظ كربلاء: أنا اعتقد إن حالة التطور وان يسجل بأنها تأخذ نوعا من التباطؤ والتلكؤ بحسب التخصيصات المالية والاقتصادية والافتقار إلى الملاكات الهندسية واحتياجنا إلى المكاتب الاستثمارية ذات الباع الطويل في جميع المواضيع الفنية، إلا أن وتيرة الاعمار خصوصا هذا العام سارت بمجال أوسع وبدأت تثبت لها أركانا في الواقع الفني بحيث بدأت تنافس الكثير من الشركات العالمية وهذا ما أشاد به الفريق المتخصص من الدول المانحة وان ما أنجز يمثل من ناحية النوع أفضل مما تحقق في الفترة التي تلت سقوط النظام المباد ولكنها من حيث العدد تحتاج إلى أن تأخذ حيزا رقميا أكبر..ويضيف الخزعلي: لقد بدأنا بتحقيق بعض المشاريع منها مشاريع الماء الصالح للشرب في مناطق المركز والاقضية والنواحي التي تجاوزت ١٠٠ مجمع وكان في السابق ٨٥ مجمعا، أما مشاريع المجاري فقد تم الانتهاء من إعداد المراحل ٢ – ٣ – ٤ من التصاميم، وهي تحتاج إلى مبلغ ٥٠٠ مليار دينار، وقد استطعنا بالتنسيق مع وزارة البلديات أن نوفر مبالغ تصل ٢١٢ مليار دينار ستحال هذه السنة للبدء بمشروع الأنابيب الاستراتيجية وهو أول مشروع في محافظة كربلاء سيتم إنشاؤه منذ فترة ٢٠ سنة.ويشير إلى انه تم تأسيس شبكات ومحطات ناقلة وكانت الحصيلة ٣٠٪ من شبكات مياه الأمطار و١٠٪ من شبكات المياه الثقيلة..ويواصل الخزعلي تحديد المشاريع فيقول: في الجانب التربوي تم بناء أكثر من ٢٩ مدرسة وإضافة أجنحة ولدينا خطة طموحة لبناء قطاعات من الأبنية، وأقول بصراحة مازالت وزارة التربية تشكو من عملية ارتهان للفترة السابقة حيث لم يتغير بعض العاملين في هذا القطاع ما سبب لنا إثقال كاهل الميزانية التي لم تتعد ٩٠ ملياراً في السنة الماضية، واستطعنا أن نجعل محافظة كربلاء تشمل بالميزانية التكميلية التي أصبحت٥٠ مليون دولار إضافي والتي لم تتوفر لباقي المحافظات، وقد شملنا أيضا قطاعات المشرفة على الصرف والتسليم والتسلم وكذلك فأن هناك خللا آخر في عمل الدوائر المحلية نتيجة حشرها في زاوية ضيقة لإعداد كشوفات قد تكون منجزة وغير ميدانية ولم تتوفر الفحوصات المختبرية على التربة واستملاك الأرض وفك العوارض مع الدوائر ذات العلاقة وهذا سبب آخر لتأخير بعض المشاريع.

ويضيف الخزعلي ان بعض المشاريع لم تحسم الى الآن وعددها خمسة مشاريع فقط وقد شكلنا لجاناً لانجازها، وشكلنا أيضا لجنة قانونية ومالية، وبدأت هذه اللجنة ترفع التقارير وأعطيت لها الصلاحيات، ونتيجة لتلكؤ بعض المقاولين والبالغ عددهم ١٥ بين مقاول وشركة فقد تم وضعهم في القائمة السوداء ولم يتم استدعاؤهم إلى مشاريع ٢٠٠٧ .

ماء ومجار وتخصيصات قليلة

❖ لقد توسعت كربلاء وأصبحت مساحتها شاسعة وكبيرة وازداد عدد أحيائها ما تطلب وصول الماء الصالح للشرب إليها وكذلك المجاري..لذلك فان المواطن إحسان الاسدي يتساءل هل أنجزت مشاريع للماء بما يكفل وصول الماء إلى كل الأحياء التي ما زال بعضها يعاني شحة؟..في حين يتساءل المواطن هادي رياض كم نفذ من مشاريع المجاري لان المياه الجوفية تؤثر سلبا على أسس الدور وكذلك عمليات تصريف المياه؟

– يجيب محافظ كربلاء: لقد كان عدد المجمعات المائية في كربلاء حتى سقوط النظام ٣٥ مجمعا مائيا فقط، أما الآن فقد وصل العدد إلى ١٠٧ مجمعات مائية وأن الشبكات المائية في المركز وصلت إلى أكثر من ٩٥٪ ومجاري مياه الأمطار كانت ١١٪ ووصلت إلى ٢٥٪، أما مجاري المياه الثقيلة فقد وصلت نسبتها إلى ٤٥٪..وهذه المشاريع نفذت على ضوء ما تم تخصيصه من هذه الأموال التي لا تعني شيئا لاحتياجات كربلاء التي لا تعتمد فقط على عدد سكانها فحسب بل أيضا العوائل النازحة والزوار.

أنفاق غائبة ومياه جوفية

❖ تطور أي مدينة في العالم يعتمد على عدد شوارعها المعبدة وطرقها الواسعة إلا إن كربلاء كما يقول المواطن عبد الخالق حسون لا توجد فيها شوارع تتناسب مع أخرى في الاعمار، ومنها قطاع البلدية حيث بدأنا بتأسيس طرق جديدة وجزرات وسطية وتجميل الساحات العامة وتمت إحالة ٣ سيطرات في مداخل المدينة تصل قيمة إحالتها إلى ٤ مليارات دينار..ويضيف إنه تم فتح مجال جديد مع الدول المانحة لتمنحنا مبلغ ١٥ مليون دولار وستبدأ مرحلة الاعمار في موعد أقصاه الشهر الثالث من السنة القادمة، وحققنا شيئا ملموسا وينتظرنا الكثير في مجالات أخرى من أهمها الجانب الصحي والكهرباء.

مشاريع سابقة وخبرات مفقودة

❖ مشاريع الاعمار لعام ٢٠٠٦ خصص لها ٩٣ مليار دينار لتنفيذ ٢٠٠ مشروع في مختلف المجالات..ولهذا فان المواطن احمد سوادي يتساءل قائلاً هناك مشاريع لم تنفذ وهي ضمن مشاريع العام الماضي فهل اتخذت المحافظة إجراءات لتنفيذها وهل كانت هناك معالجات لهذا التلكؤ؟

– يوضح محافظ كربلاء ان مشاريع ٢٠٠٦ كانت بداية منظومة ما يسمى بتنمية الأقاليم، ولم تتهيأ الخبرات اللازمة، ولذلك نعتقد أن ما ولد غير متكامل نتيجة تعدد الصلاحيات والسلطة المزدوجة كم وهو عبارة عن نطاق يلف محافظة كربلاء ويربط كل الخطوط المهمة لنقل الزوار في الزيارات المليونية..ويضيف الخزعلي: أما ما يخص إنشاء مشاريع لبناء الأنفاق والجسور، فأن محافظة كربلاء لم تحل فيها مسألة المياه الجوفية وأن مشروع الرزازة متلكئ العمل فيه، وبعد سنتين من الانتظار صادق مجلس الاعمار عليه مؤخرا، وتم تشغيل هذا المشروع وسيقوم بدفع ٣م١٥ من المياه الجوفية إلى بحيرة الرزازة وسوف ينعكس على موفور المياه الجوفية في المدينة بشكل عام، ونحمد الله أن نسبة المياه الجوفية المحيطة بالمراقد الشريفة قد انخفضت.

وكذلك موضوع مشاريع الأنفاق يحتاج إلى استشارات هندسية ومبالغ طائلة للانجاز، فمثلا المتوقع لإنجاز مقطع من الشارع الحولي لمسافة ٧كم سيكلف الميزانية ٢٥ مليون دينار وهذا يرهق ميزانية المحافظة وإننا نحتاج إلى دعم عال خاص لإنجاز مثل هذه المشاريع.

عام الإعمار والأمنيات

❖ يبقى طموح المواطن إن يرى مدينته جميلة وقد عمرت لأنه يريد أن يعيش في مدينة لها من الأهمية ما يفوق الاهتمام بأي مدينة أخرى لأنها حسب قوله مقدسة وتدر أموالا كثيرة..وهنا يقول المواطن امجد الحسناوي انه سمع رئيس الوزراء نوري المالكي أن عام ٢٠٠٨ سيكون عام الاعمار والاقتصاد، هل ستبقى كربلاء محرومة من مضاعفة التخصيصات المالية.. أم أن هناك شيئا آخر؟ أما المواطنة فاطمة حيدر فتقول..ما الذي تحتاجه كربلاء لتكون عاصمة للسياحة الدينية؟

– يجيب الخزعلي: لقد ابلغنا قبل شهرين إن ميزانية كربلاء لسنة ٢٠٠٨ تبلغ ٩٠ مليار دينار، والحمد لله تم تغيير هذا الرقم بعد المداولة مع الحكومة إذ بلغت الآن ١٣٦ مليار دينار. وقد بدأنا بإعداد مشاريع ٢٠٠٨ وهي طموحة وسوف تأخذ مساحة أكبر للمشاريع الخدمية أكثر من الفترة السابقة..ويوضح الخزعلي انه إذا ما أردنا أن تكون كربلاء عاصمة للسياحة الدينية فيجب توفير وسائط نقل توصل المواطنين إلى مدنهم، وكذلك فأن ذلك يتطلب تحريك القطاع الخاص لإنشاء الأسواق والفنادق والتشجيع باتجاه انشاء منتجعات سياحية وإننا أيضا نحتاج إلى الأعداد الكبيرة التي تصل كربلاء في العام الواحد إضافة إلى موقعها الديني والجغرافي والسياحي في حين يتساءل المواطن علي الكريطي لماذا لا تكون هناك مشاريع لبناء الأنفاق والجسور والطرق السريعة لفك الاختناقات؟

– يقول محافظ كربلاء أن الزيارات المليونية والإقبال على محافظة كربلاء يحتاجان إلى الانفتاح بوسائط النقل، ومشكلة الحرمان من الميزانية التي لا تكفي ١٪ من الاحتياج فقط، فمثلا، شارع (ميثم التمار) قمنا بإعادة تبليطه ورفع الجزرة الوسطية وتأهيل شبكة المجاري فيه ورصف الأرصفة، وقد كلف مبلغ ٩ مليارات و ٨٠٠ ألف دينار، وهو قيد الانجاز الآن، وقمنا أيضا بدراسة وتطوير مدخل شارع كربلاء الهندسية وأسندت المهمة لمركز استشاري متخصص وبلغت الكلفة الاستثمارية ٧٥ مليون دينار وسيفتح الكثير من الآفاق، حيث سيتم توسيع الشارع الرئيسي وتطوير الجزرات الوسطية وكذلك تم انجاز الطريق الحولي بطول ٥٢ تطوير منظومة الكهرباء والبنى التحتية اللتين أصبحتا تشكلان عقبة كأداء أمام التطور والمساحة الرقمية لإنشاء المحطات التوليدية وجذب الشركات الأجنبية.

المهجرون والبطالة والجانب الإنساني

❖ ما بين الجانب الإنساني وبين الجانب الاقتصادي والأمني ثمة تعارض.. ويوضح المواطن عبد سعدون إن قضية المهجرين من المناطق الساخنة حملت معها معاناة لمحافظة كربلاء على جميع النواحي الاجتماعية والأمنية والاقتصادية..ويتساءل: أما كان من الأجدر أن تتدخل الحكومة بحل هذه الأزمة وتوفير ما يحتاجه المهجرون لكي يبقى الجانب الإنساني قائما بدلا من مزاحمة الأهالي على الغاز والماء والأمن؟.

– يؤكد الخزعلي ان قضية المهجرين قد أثرت على محافظة كربلاء، حيث أن هذه المدينة فيها بحدود ٣٠٪ من البطالة وأن وجود هذه العوائل المهجرة في كربلاء مرحب بها، لكنه سبب إرهاقا للبنى التحتية، فهناك تجاوزات على شبكات الكهرباء ولدت عطل الكثير من الأسلاك والتجاوز على المحطات التحويلية ما وسببت نقصاناً في حصة المواطن اليومية من الكهرباء وسببت أيضا انفجارات في محولات الكهرباء، وهناك تجاوزات مع الأسف على شبكات الماء الصالح للشرب.

أما في الجانب الصحي والبيئي غقد وفدت بعض الأمراض مع العوائل المهجرة أو نتيجة لسوء استخدامهم مشاريع الصرف الصحي واتساع رقعة المصابين بالأمراض المعدية والانتقالية..ويشير الخزعلي إلى إن كربلاء قد تضررت أيضا بموضوع الوقود لأن هذه العوائل تريد حصة كاملة حالها حال العوائل الكربلائية ولذلك فإننا نضطر لأن نضعها ضمن قوائم الحصول على حصة من الوقود، مع العلم إن وزارة النفط لم تدرج هذه العوائل لكي تضاف حصة أضافية لكربلاء..موضحا إلى أن كربلاء عندما تخصص لها ميزانية فأنه يتم حساب أهالي مدينة كربلاء فقط دون حساب للعوائل المهجرة إليها، واستطعنا التعامل مع الأمر بمرونة، أما ما يخص الجانب الأمني، فأقول: أن في كل البلدان العالمية الجريمة تنتشر في الأحياء الفقيرة نتيجة الضغط الاجتماعي والنفسي وكذلك الجو الثقافي التي تعيشه العوائل الفقيرة لذلك بدأنا في بسط الوجود الأمني بعد الزيارة الشعبانية في كل الأحياء وان شاء الله سيتم تنظيف كربلاء من الوجود المسلح الخارج عن الدولة نتيجة تعاون بعض العوائل معنا لاجتثاث الوضع غير الجيد في هذه الأحياء.

أحياء التجاوز والبدائل

❖ قلنا لمحافظ كربلاء: إن هناك قضية أخرى وهي مسألة أحياء التجاوز، فهناك تجاوز على أملاك الدولة وخاصة في بعض الأحياء الراقية، وهناك جانب إنساني يخص بعض العوائل الفقيرة المتجاوزة، هل تم وضع حل لها ولماذا تأخر إذا ما كانت المحافظة قد هيأت أراضي بديلة؟

– يجيب محافظ كربلاء أن كربلاء من أكثر المحافظات التي فيها تجاوز على أملاك الدولة نتيجة تدخل بعض الجهات لصالح الأطراف المتجاوزة وأردنا أن نتعامل بإنسانية مع هذه الحالة، ولكن علينا أن نغربل ونعرف من هو المحتاج فعلا أو من يريد ان يدخل ممتلكات الدولة بالمضاربة وهذا ما اكتشفناه مؤخرا، مع العلم إن قانون ١٥٤ يتيح لنا أن نرفع حالة التجاوز دون الرجوع إلى المحاكم، ولكن يجب أن لا نستخدم السطوة قبل استخدام المرونة..ويؤكد انه بدأنا بدراسة البدائل ووضعنا مواقع أخرى، ولكن نريد أن نبدأ بحملات متابعة وإيجاد البديل المناسب لكي يكون متنفسا للعوائل الفقيرة فقط.

مشاريع ستراتيجية وغياب التنفيذ

خلال الأعوام السابقة التي تلت سقوط النظام توقع المواطن إن تنفذ عدة مشاريع مهمة يطلق عليها مشاريع ستراتيجية او استثمارية..ويقول المواطن عمار جعاز: سمعنا وقرانا عن مشاريع مهمة مثل مشروع المحطة الكهربائية ومصفاة النفط..ولكن لا يوجد شيء ملموس ويقول: هل هناك شيء جديد حولها؟

يؤكد الخزعلي على إن لا جديد بهذه المواضيع.. مع الأسف، وأن المصفى قد أحيلت تصاميمه إلى إحدى الشركات المتعهدة وسوف يعلن مجددا وهذا هو الإعلان الثالث، أما ما يخص محطة التوليد، فإنني قد تحدثت مع وزير الكهرباء أكثر من مرة، وقال لي: إن هذا هو الإعلان الثالث ولم يتقدم راغب،ورجوته أن يجلب لنا إحدى الشركات لتنفيذ المشاريع العملاقة وتحدثت أيضا مع الجانب الأمريكي بهذا الخصوص ولكن دون جدوى.

الأمن المخطوف والحوار المفتوح

سألنا محافظ كربلاء: كيف هو الوضع الأمني الآن في محافظة كربلاء؟ لان المواطن يهمه أن يعيش في مكان يسوده الأمن ولا يلتفت إلى الوراء ليجد مشكلة أمنية ولا يفكر إن غدا ستكون فيه مواجهات؟

يقول الخزعلي: إن حالة الأمن كانت مختطفة لصالح بعض الجهات وللأسف فقد وظفت هذه الجهات بعض المواقع الإدارية لمشروعها الفئوي، وأعتقد أن الذي حدث تم بين(أنا) الفرعية والأصلية و (الأنا) الكبرى وهذه فجيعة مجانية. واجد أن العراقيين بدأوا يتعلمون، وإننا لا نريد أن ندخل في تجارب الأمم التي سبقتنا وقد بدأنا الآن بمشروع الدولة وأن السبل متاحة إذا ما تمتعت بالجرأة ويجب أن يكون هناك مجال للحوار المفتوح دائماً ولا (تأخذنا العزة بالإثم) لكي يكون الطرف الآخر متذمرا ومتنمرا وأن مشروع الدولة يجب أن يلوح بقوة القانون والأجهزة الأمنية وفتح مجال للحوار والتفاهم، وطموحنا أن يكون عام ٢٠٠٨ عام الإعمار والأمن وسنعمل إن شاء الله من اجله.

العوائل المهجّرة سبّبت إرهاقاً للبنية التحتية فضلاً عن التجاوزات

هناك خلل في عمل الدوائر الخدمية نتيجة حشرها بروتين اعداد الكشوفات وفك الارتباط واستملاك الارض ما أخّر بعض المشاريع

إرهاب الكهرباء

حسين التميمي

كأنما ليس بكاف ان نصبح كل يوم على المفخخات والعبوات والاغتيالات وكل ما من شأنه تعكير صفو الحياة وسلبها بهجتها، حتى نمسي على الفرقعات والانفجارات التي تفاجئنا بها المحولات الكهربائية الموجودة ضمن الاحياء السكنية بوصفها محولات (قدرة!!) وجدت لراحة المواطن ولتوفير الانارة وتشغيل جميع الاجهزة الكهربائية التي يحتاجها في حياته اليومية.. هذه الانفجارات التي تحدث في بعض المناطق بشكل شبه يومي ويرافقها سقوط (تفاعلي) تمارسه الاسلاك المرتبطة بها بطريقة دراماتيكية يرافقه ازيز وصرير وقدح وشرر، يرهب سكان المنطقة المعنية ويجعلهم في حيرة من أمرهم! كيف يتصرفون ويتعاملون معه سيما ان لديهم اطفال سيخرجون صباحا ولا علم لهم ان كانت الاسلاك مقطعة الاوصال في الشارع والزقاق يحتوي على تيار كهربائي ام لا!

المفارقة اننا نعلم ان اغلب دوائر الدولة فيها نسب معينة من الفساد الاداري فضلا عن انواع اخرى من الفساد المالي وهذا أمر يتم التطرق له في الشارع او في وسائل الاعلام او حتى في البرلمان احيانا، لكن لادليل لدى المواطن ضده سوى الفقر والجوع الذي تعاني منه شريحة كبيرة من المجتمع العراقي.

لكن الأمر مع الكهرباء يختلف.. فكل محولة تنفجر وكل سلك ينقطع (في الشارع) هو بمثابة ادانة (ان لم تتم معالجته بالطريقة اللائقة) لاتخطئها العين للمديرية المعنية والتي تتبع وزارة الكهرباء.. شاءت ام أبت.

بمعنى او بآخر.. يجب على وزارة الكهرباء وجميع مديرياتها ان تدرك بأن الكثير من الخروقات والتجاوزات يتم ارتكابها في الكثير من الوزارات والدوائر الحكومية دون ان يكون لها أي صدى في الشارع لأن ارتباطها بالمواطن وحياته اليومية لايكون بشكل مباشر لذا يتم التغاضي عن تلك الخروقات والاخطاء، لكن مع وزارة مثل وزارة الكهرباء يختلف الأمر كثيرا. فكل جهاز كهربائي يصاب بالعطب نتيجة انخفاض او ارتفاع او تذبذب التيار الكهربائي، يجب ان يسأل عنه الوزير شخصيا، وكل محولة كهربائية تنفجر او تتعرض لأي عطل تسأل عنها الوزارة لأن أي عطل يحدث سببه واحد من ثلاثة: فإما لعدم وجود صيانة دورية للمحولة أو لوجود خلل في منظومة التجهيز التي تغذي تلك المحولات او لوجود احمال تفوق قدرة تلك المحولة. وقد يسارع المسؤول الى اختيار الاحتمال الثالث بوصفه الاختيار الأمثل الذي يلقي بالكرة في ملعب المواطن ولكن يحق لنا عند ذلك ان نسأل: كيف لوزارة الكهرباء ان تتخلى عن مسؤولياتها في مراقبة شبكة الكهرباء والخطوط الناقلة بكل تفرعاتها وصولا الى المواطن؟ اما اذا عدنا الى الاحتمالين الاولين؟ فالصيانة شبه منعدمة في الكثير من الدوائر ويندر ان يرى المواطن عمال الكهرباء وهم يستبدلون زيت المحولة او يقومون بإجراء الفحص الدوري لها واغلب الملحقات المتصلة بالمحولة تسرق كقاطع الدورة ومعدل الجهد واجهزة الحماية الاخرى ووصل الامر بالكثير من المحولات ان يتم ليّ الاسلاك بدلا من ربطها بطريقة محكمة وينتج عن ذلك توصيل رديء وحدوث عطب في الاسلاك قبل وصول المحولة الى طاقتها الاعتيادية عند التحميل، واما بالنسبة للخيار الثاني وهو وجود خلل في التجهيز فهذا امر يحدث بنسبة ١٠٪ وفقا لتصريحات ادلى بها بعض المتخصصين.

لكن نحن نعلم ان هناك تجربة اثبتت نجاحها في مناطق معينة من مدينة بغداد، ونعني بها تجربة الـ (١٠ أمبيرات). ترى هل من الصعب تعميم هذه التجربة على بعض المحافظات التي تشكو من مشاكل متفاقمة مع الكهرباء؟